

من أجل مسؤولية اجتماعية للشركات ذات جدوى للأعمال وشركاء الانتاج

صدر العدد العاشر من مجلة "ريسبونسيبل بزنس" الفصلية المتخصصة بعلوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وحمل الغلاف عنوان: "من أجل مسؤولية اجتماعية ذات جدوى للأعمال وشركاء الانتاج"، وتناول أهمية مشاركة مختلف شركاء الأعمال من الموظفين والزبائن والموردين الى المجتمع المرتبط بالشركة لبناء استراتيجية مشتركة وناجحة للمسؤولية الاجتماعية للشركة من أجل نمو متوازن ومسؤول لأعمالها ودائرتها البيئية والاجتماعية.

وأظهرت دراسة معمقة للمجلة العلاقة الوثيقة التي تربط توقعات شركاء الأعمال بالتوجهات الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية والانسانية والبيئية للشركة بحيث يجب إعطاء الأولوية لاعتبارات هؤلاء الشركاء لدى تطوير استراتيجية أعمالها بما يعود عليها بالفائدة الاقتصادية ونمو أرباحها. وقد باتت العديد من أنظمة الشركات العالمية تأخذ في الاعتبار هذه المسألة على نحو أساسي في ادارة عملياتها وتعمل على تعزيز مبادراتها وتنويعها وربطها مباشرة بصلب أعمالها ومنتجاتها لتحقيق النمو للشركة والتنمية الاجتماعية والبيئية المنشودة في شكل متلائم.

وأورد العدد مواضيع متنوعة أبرزها: المسؤولية الاجتماعية الفردية الريادية كأساس للقيم الأخلاقية لدى الشركات، التزام الشركات في تقييم نتائج مبادراتها الاجتماعية والبيئية كدليل لجديتها في التأثير الاجتماعي والبيئي، وكذلك التحديات التي تواجهها الشركات الاجتماعية لجهة التمويل واستمرارية عملها.

ونشر العدد دراسة أولى من نوعها صدرت حديثاً عن تقارير الاستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومدى وعي والتزام الشركات في إصدارها وفقاً لمعايير تعزز الشفافية والمصادقية. وشملت الدراسة 170 من أكبر الشركات المدرجة في بورصات 17 دولة في الشرق الأوسط وموزعة على 25 قطاعاً.

ولفت ناشر "ريسبونسيبل بزنس" والرئيس التنفيذي لـ"سي. أس. آر. ليبانون" خالد القصار في افتتاحيته الى التكامل والارتباط العضوي بين الأداء المسؤول للشركات وتعزيز ربحيتها وسأل: "لو لم يكن ذلك الارتباط صحيحاً، لم تلجأ الشركات عموماً وخصوصاً تلك التي تنسب عملياتها بضرر بيئي أو اجتماعي الى تطوير استراتيجيات ومبادرات المسؤولية الاجتماعية وتنشط للقيام بها ونسج العلاقات مع شركائها وتحسين أدائها في هذا المجال؟ الجواب البديهي يتمثل بإدراك هذه الشركات لأهمية هذا الامر وتأثيره المباشر على ديمومة أعمالها ومستقبل أرباحها". وذكر القصار أنه يفترض بالشركات والمصارف أن تنتبه بشكل جدي الى الأخطار الاجتماعية والبيئية المحدقة بأعمالها ومصير منتجاتها ولا سيما في الظروف العصيبة التي يمر فيها لبنان.

وكشف العدد عن انضمام سبع شركات ومصارف لبنانية الى عضوية الميثاق العالمي للأمم المتحدة، واستطلع من هذه الشركات الأسباب التي دفعتها الى الانضمام للميثاق وأهدافها وخططها المستقبلية للارتقاء بمسؤولياتها الاجتماعية والانسانية والبيئية في لبنان.